

الدورة الثامنة والسبعون

البند 18 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/78/461، الفقرة 53)]

148/87 - تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية⁽¹⁾، وجدول أعمال القرن 21⁽²⁾، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21⁽³⁾، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة⁽⁴⁾، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)⁽⁵⁾، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁶⁾،

وإنه تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل

(1) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار 1، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) القرار د-19/2، المرفق.

(4) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(6) القرار 288/66، المرفق.



دون كلال من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الأهمية التي يتسم بها في هذا العقد الخاص بالعمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة الحرص على أن تُنفذ في الوقت المناسب خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁷⁾، وإذ تؤكد من جديد أيضا اتفاق باريس⁽⁸⁾،

وإذ تشير إلى قرارها 213/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014، المعنون "دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة"، وقرارها 197/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، المعنون "السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط"، وقرارها 212/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، المعنون "تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وقرارها 313/75 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2021، المعنون "تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لضمان النقل الدولي المستقر والموثوق به من أجل التنمية المستدامة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها"، وقرارها 286/77 المؤرخ 16 أيار/مايو 2023، المعنون "اليوم العالمي للنقل المستدام"،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الأول المعني بالنقل المستدام، الذي عقد في عشق آباد، تركمانستان، يومي 26 و 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، الذي عقد في بيجين، الصين، في الفترة من 14 إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان عشق آباد، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن الدور الذي تضطلع به ممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة الذي عقد في عشق آباد، يومي 3 و 4 أيلول/سبتمبر 2014⁽⁹⁾، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 294/76 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2022، المعنون "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين السلامة على الطرق في العالم"، الذي اعترفت فيه بضرورة تعزيز السلامة على الطرق والنقل المستدام،

وإذ تشير إلى إعلان الفترة 2021-2030 عقدا ثانيا للعمل من أجل السلامة على الطرق، بهدف خفض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور بنسبة 50 في المائة على الأقل في الفترة من 2021 إلى 2030، تمشيا مع تعهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019 الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة،

(7) القرار 313/69، المرفق.

(8) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ 21.

(9) A/68/991، المرفق.

وإنه تؤكد أهمية روح التعاون السلمي والانفتاح والشمولية والتعلم المتبادل والمنفعة المشتركة في تعزيز الربط بين البنى التحتية والنقل المستدام، فضلاً عن التكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي والأقليمي،

ممرات النقل وممرات النقل العابر

وإنه تشير إلى ضرورة مواصلة التعاون الدولي من أجل التصدي للمساائل المتعلقة بممرات النقل وممرات النقل العابر بوصفها عنصراً هاماً من عناصر التنمية المستدامة والربط، وإذ تشير في هذا الصدد إلى المداولات الحكومية الدولية ذات الصلة في الهيئات والمنديات الدولية ذات الصلة،

وإنه تشير إلى تقرير الأمين العام عن دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة⁽¹⁰⁾،

وإنه تكرر تأكيد أهمية ممرات النقل وممرات النقل العابر في تيسير روابط النقل على الطرق المحلية وتعزيز سبل الربط بين المدن والأرياف لحفز النمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتعزيز الترابط بين المدن والناس والموارد وتيسير التنمية الاقتصادية والمستدامة داخل الأقاليم وفي ما بينها، مع التأكيد على ضرورة أن تكون ممرات النقل وممرات النقل العابر آمنة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، مع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والآثار البيئية،

وإنه تكرر أيضاً تأكيد ضرورة تحديد ممرات النقل الدولية وتصميمها وإقامتها مع مراعاة سلامة مستخدمي وسائط النقل وحمايتهم والمزايا التنافسية لكل واسطة من وسائط النقل، والاستجابة للاحتياجات من البنى التحتية والإطار التنظيمي والمؤسسي للخدمات التي توفرها تلك الممرات، بما يشمل تعزيز العمل اللائق والحوار الاجتماعي، والسلامة والصحة في مكان العمل، والتوازن بين الجنسين في القوة العاملة لتحسين نوعية الحياة،

البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

وإنه تدرك أهمية معالجة أوجه الضعف التي تواجهها بشكل خاص الدول غير الساحلية، ولا سيما الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، بوسائل منها إنشاء نظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر تربطها بالأسواق الدولية وتعزيز هذه النظم، وإذ تؤكد من جديد في هذا الصدد أن إعلان ألماتي⁽¹¹⁾ وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024⁽¹²⁾ تشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وشركائها في التنمية على الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

(10) A/70/262.

(11) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، 28 و 29 آب/أغسطس 2003 (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(12) القرار 137/69، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تشير في هذا الصدد إلى المؤتمر الوزاري للنقل للبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في تركمانباشي، تركمانستان، يومي 15 و 16 آب/أغسطس 2022، وإلى وثيقته الختامية المتمثلة في بيان عوازة الموجز⁽¹³⁾،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التنفيذ في الوقت المناسب لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في نيويورك وفي الدوحة، قطر⁽¹⁴⁾، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)⁽¹⁵⁾ بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الفترة المتبقية،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز الترابط بين الجزر وربط اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأسواق الإقليمية وبسلاسل الإمدادات العالمية، بما في ذلك عن طريق إدماجها في ممرات النقل البحري وممرات النقل المتعدد الوسائط والممرات الاقتصادية القائمة والناشئة، وإذ تشجع مبادرات النقل المستدام، بما في ذلك في سياق إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تكرر تأكيد أهمية العمل بنشاط على دعم استثمارات القطاع الخاص، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والجمع بين المنح والقروض، من أجل تطوير وصيانة البنى التحتية للاتصالات والنقل المتعدد الوسائط، من قبيل خطوط السكك الحديدية والطرق والممرات المائية والمستودعات ومرافق الموانئ في أقل البلدان نمواً،

وإذ يراكم منها لما تضطلع به نظم النقل المأمونة والميسورة التكلفة والمستدامة التي يسهل الوصول إليها من دور مهم للجميع في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الرفاه الاجتماعي للأشخاص وتعزيز التعاون والتجارة بين البلدان على الصعيد الدولي،

وإذ تشير إلى أهمية تعزيز إدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في نظم النقل المستدامة والمتكاملة والمتنوعة الوسائط والمتعددة الوسائط من خلال الاستفادة من الفرص التكنولوجية في العقود المقبلة بغية إحداث تغييرات تحويلية وجذرية في نظم النقل، بما في ذلك الرقمنة المتسارعة، وتكنولوجيات الكفاءة في استخدام الطاقة وتخزين الطاقة وتكنولوجيات الوقود المنخفض الانبعاثات، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية من أجل بناء قدراتها،

وإذ تقر بأن زيادة الاستثمار في البنى التحتية أمر بالغ الأهمية لتكامل الاقتصادات العالمية، مما يمكن أن يدفع عجلة النمو ويساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين لا تزال الحاجة إلى البنى التحتية هائلة وملحة وستستمر في الازدياد، وإذ تدرك أن سد الفجوة الضخمة في تمويل البنى التحتية سيتطلب تمويلاً من القطاعين العام والخاص فضلاً عن التكنولوجيات والدرابرة وأوجه الكفاءة التشغيلية وكذلك تهيئة بيئة محلية مواتية، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، الحاجة إلى تعزيز الاستثمار في البنى التحتية وتبادل

(13) A/77/343، المرفق.

(14) برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً (القرار 258/76، المرفق) وإعلان الدوحة السياسي (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، نيويورك، 17 آذار/مارس 2022، والدوحة، 5-9 آذار/مارس 2023 (A/CONF.219/2023/3)، الفصل الأول، القرار 2).

(15) القرار 15/69، المرفق.

الخبرات، وأن البنى التحتية يجب أن تكون جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود من أجل دعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان،

وإن تشدد على ضرورة تعزيز مواعمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية للأطراف فيها،

النقل المتعدد الوسائط

وإن تلاحظ أنه من الضروري، عند إقامة نظم النقل المتعدد الوسائط، مراعاة النقل البري والطريقي، بما في ذلك نظم النقل العام، والنقل بالسكك الحديدية والنقل البحري والشحن الداخلي والنقل بالعبّارات والنقل الجوي، وكذلك وسائل النقل غير الآلية مثل ركوب الدراجات والمشى، وينبغي التركيز على وسائل النقل المنخفضة الانبعاثات والموفرة للطاقة والجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود وزيادة الاعتماد على شبكات النقل المترابطة، بما في ذلك نظم النقل العام، من أجل التنقل بسلاسة و”من الباب إلى الباب“ وربط الناس والبضائع،

وإن تلاحظ أيضا أهمية التعاون في تعزيز ربط شبكات النقل من خلال نظام متكامل للنقل المتعدد الوسائط عن طريق تبادل أفضل الممارسات مما يعزّز على النحو الأمثل إنشاء طرق سريعة وطرق برية وشوارع وسكك حديدية وممرات مائية ومناطق للانتقال بين وسائل النقل وموانئ مترابطة، وعن طريق تشجيع إقامة بنى تحتية وعمليات جيدة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود للتقليل من استهلاك الطاقة والأراضي والموارد الأخرى، وتوليد قدر أقل من انبعاثات غازات الدفيئة والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والملوثات الأخرى، وكفالة تحقيق أثر اجتماعي إيجابي،

وإن تشير إلى أهمية التعاون الدولي في تعزيز عمل المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي والاتحاد الدولي للنقل على الطرق من أجل النهوض باستدامة النقل البحري والطيران والنقل البري على الصعيد الدولي،

الجوانب الاجتماعية

وإن تلاحظ أهمية دعم الجهود الرامية إلى تزويد المجتمعات المحلية في المناطق الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، بسبل الوصول إلى الطرق الرئيسية والشوارع وخطوط السكك الحديدية وخيارات النقل العام وغير الآلي ومناطق الانتقال بين وسائل النقل التي تتيح الاستفادة من الأنشطة والفرص الاقتصادية والاجتماعية في المدن والبلدات والتي تطلق العنان للإنتاجية والقدرة التنافسية لأصحاب المشاريع الحرة وصغار المزارعين في المناطق الريفية، والتي ستكون خطوات هامة وضرورية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووعدها بـ”عدم ترك أي أحد خلف الركب“،

وإن تعيد تأكيد التزامها بتشجيع استفادة الجميع من نظم للتنقل داخل المدن والنقل البري والبحري مأمونة ومراعية للسن ونوع الجنس وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، مما ييسر المشاركة الفعالة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في المدن والمستوطنات البشرية، بإدماج خطط النقل والتنقل في الخطط الحضرية والإقليمية الشاملة، وتشجيع مجموعة واسعة من خيارات النقل والتنقل،

وإنه ترحب بالجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ولا سيما البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، والاتحاد الدولي للسكك الحديدية، والمنتدى الدولي للنقل، كل في نطاق ولايته، من أجل إقامة الممرات الدولية والإقليمية للنقل والنقل العابر وتشغيلها،

وإنه تؤكد ضرورة أن تعبأ، حسب الاقتضاء، موارد مالية إضافية لتطوير البنى التحتية للنقل والتنقل وخدمات النقل والتنقل الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، بوسائل منها تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيثما كانت ممكنة وقابلة للتطبيق بغية تحقيق تنمية مستدامة تشمل الجميع،

وإنه تدرك الحاجة إلى استمرار التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والشراكات القائمة بشأن مسائل النقل المستدام، من قبيل الشراكة العالمية من أجل النقل المستدام، وشراكة التنقل المستدام للجميع، والشراكة من أجل نقل مستدام وخفيض الكربون، ومجموعة أصدقاء النقل المستدام،

1 - **تتعهد** بتعزيز دور النقل المستدام والتنقل في تهيئة فرص العمل وتيسير التنقل وتحسين فعالية سلاسل اللوجستيات في ربط الناس والمجتمعات المحلية بآماكن العمل والمدارس والرعاية الصحية وإيصال السلع والخدمات إلى المجتمعات الريفية والحضرية، ومن ثم إتاحة الفرص المتساوية للجميع وعدم ترك أي أحد خلف الركب؛

2 - **تهييب** بالدول الأعضاء أن تحافظ على استمرارية تشغيل وتعزيز نظام النقل والبنى التحتية للنقل في جميع الجوانب ذات الصلة اللازمة للتنمية المستدامة، مع التسليم في هذا الصدد بأهمية تهيئة بيئة محلية مواتية وتوفير تمويل محلي كاف لقطاع النقل لا يقوض قدرة بلد ما على تحمل الديون من أجل ضمان نقل محلي ودولي مستقر وموثوق به؛

3 - **تشجع** الخطط والسياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بالنقل والتنقل على مراعاة احتياجات النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة؛

4 - **تشدد** على إسهام وسائط النقل المنخفضة الانبعاثات والموفرة للطاقة والجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أهمية الاستراتيجيات الطويلة الأجل والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في توفير وسائط النقل المستدامة هذه؛

5 - **تدعو** إلى بذل الجهود من أجل تعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بوسائل منها تحسين تخطيط البنى التحتية من حيث التنقل واللوجستيات؛

6 - **تسلم** بأهمية التعاون في إنشاء شبكات نقل مأمونة وميسورة التكلفة وميسرة ومستدامة مدعومة بالتصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتلتزم بتعزيز دور النقل المستدام في إيجاد الوظائف، وتيسير التنقل، وتحسين كفاءة سلاسل اللوجستيات في الربط بين الناس والمجتمعات المحلية، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بما يتيح فرصاً متكافئة للجميع ولا يترك أحداً خلف الركب؛

7 - **تؤكد** أهمية التعاون الدولي بين وسائط النقل ذات الصلة والقطاعات المتصلة بالنقل للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل

الممارسات، فضلا عن تبادل الخبرات المكتسبة من تنفيذ البرامج والاستراتيجيات الوطنية لتطوير النقل حسب الاقتضاء؛

8 - **تقترح** أنه مع مواصلة تطوير البنى التحتية الجيدة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود وممرات النقل المتعدد الوسائط، يمكن النظر في استخدام وثائق النقل الموحدة الإلكترونية القائمة على الإرسال الرقمي للبيانات ذات الصلة لما تنطوي عليه من إمكانيات، إذ يمكنها أن تقلل إلى أدنى حد من المشاركة البشرية في عمليات النقل وعبور الحدود، وبالتالي يمكنها أن تعزز قدرة سلاسل النقل وسلاسل اللوجستيات على الصمود؛

9 - **تشدد** على أهمية دعم التطوير المستمر لما يتوفر لدى البلدان النامية من قدرات مؤسسية وقانونية وتقنية وإدارية لازمة لضمان التطبيق المتسق للمعايير المتفق عليها دولياً، حسب الاقتضاء، ولنظام نقل متعدد الوسائط يتسم بالكفاءة؛

10 - **تدعو** جميع الدول التي لم توقع بعد على اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقاتها بشأن تيسير النقل والنقل العابر أو لم تصدّق عليها أو تنضم إليها بعد إلى أن تنظر في القيام بذلك، ومنها الاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على البضائع عند الحدود⁽¹⁶⁾ والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاतर النقل الدولي الطرقي (اتفاقية النقل الدولي الطرقي)⁽¹⁷⁾؛

11 - **تؤكد من جديد** أهمية بذل جهد عالمي لمعالجة مسألة السلامة على الطرق وإذكاء الوعي بها من أجل إقامة نظم مستدامة للنقل المتعدد الوسائط، وتشجع الدول الأعضاء على تحسين السلامة على الطرق وإدماجها في تخطيط وتصميم البنى التحتية المستدامة للتنقل النشط والنقل النشط، وتهيب بجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى مواصلة الأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ أهداف العقد الثاني للعمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030 والغايات المتعلقة بالسلامة على الطرق في خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁸⁾؛

12 - **تشجع** الدول على تحقيق أقصى قدر من أوجه التآزر في ممرات النقل وتخطيط البنى التحتية وتطويرها، بمراعاة المعايير الدولية ذات الصلة، وبالعامل على مواءمة القواعد والمعايير التكنولوجية، حسب الاقتضاء؛

13 - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية المعنية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والقطاع الخاص، إلى مواصلة تنسيق جهودها والتعاون على تعبئة المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية في سبيل تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

14 - **تقرر** إعلان عقد الأمم المتحدة للنقل المستدام لفترة العشر سنوات التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2026، في إطار الهياكل القائمة والموارد المتاحة، وتهيب بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة إلى أن تقوم، بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة،

(16) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1409, No. 23583.

(17) المرجع نفسه، المجلد 1079، الرقم 16510.

(18) القرار 1/70.

كل في إطار ولايته، بإعداد خطة لتنفيذ العقد بالتشاور مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها وهيئاتها، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين؛

15 - **تدعو** الأمين العام إلى النظر في عقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالنقل المستدام، من أجل ضمان تنفيذ أهداف مؤتمري الأمم المتحدة العالميين الأول والثاني المعنيين بالنقل المستدام، وتلاحظ أن هذا المؤتمر سيمول من الموارد الخارجة عن الميزانية؛

16 - **تشجع** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المقبل المعني بالنقل المستدام؛

17 - **ترحب** باقتراح تركمانستان استضافة الاحتفالات الدولية باليوم العالمي للنقل المستدام في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

الجلسة العامة 49

19 كانون الأول/ديسمبر 2023